مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (4)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (4) 2018

انفصال جنوب السودان..الأسباب والتداعيات

الدكتور أيمن صلاط*

(تاريخ الإيداع 10 / 6 / 2018. قبل للنشر في 9 / 8 / 2018)

□ ملخّص □

يتناول البحث بالأساس مسألة الجذور التاريخية لأزمة جنوب السودان حتى الإنفصال وذلك من خلال الحديث عن أسباب الأزمة وأبعادها وإدارة الحكومات السودانية المتعاقبة لها، كما يتناول الطريق إلى تسوية الأزمة منذ بداية تسعينيات القرن العشرين حتى التوصل لاتفاقية السلام الشامل والمعروفة باسم "اتفاقية نيفاشا 2005". يتطرق البحث أيضاً للحديث عن الأدوار الدولية في دعم الأطراف المتصارعة على الأرض وصولا لتحقيق الإنفصال وردود الفعل المحلية والدولية عليه. كما يناقش تداعيات الإنفصال وآثاره سواء على السودان أو على دول الإقليم "وادي النيل" والمنطقة بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: السودان – جنوب السودان – جون قرنق – سيلفا كير – اتفاقية نيفاشا

* مدرس، قسم التاريخ، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، جامعة تشرين، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (4)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (4) 2018

Southern sudan secession… causes and repercussions

Dr. Aiman Sallat *

(Received 10 / 6 / 2018. Accepted 9 / 8 / 2018)

□ ABSTRACT □

The Study deals mainly with the historical Roots of the Southern Sudan Crisis until the Separation by talking about the causes of the Crisis and its aftermath, and the successive Sudanese Governments. It also tackles the way to settle the Crisis from the early 1990s until the Comprehensive Peace Agreement {CPA}, known as the Naivasha Agreement 2005.

The Study also discusses the international Roles in supporting the conflicting Parties on the Ground in order to achieve Separation, and the local and international reactions to it. The Study also discusses the repercussions of the Separation and its Effects on the Sudan, on the Countries of the Region " Nile Valley", and the Region in general.

Keywords: Sudan - South Sudan - John Garang - Salva Kiir - Nivasha Agreement

* **Assistant Professor, Department of History, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Syria.**

مقدمة:

تعتبر قضية الجنوب من المشكلات الخطيرة التي رافقت تطور السودان منذ زمن بعيد، ولعبت عوامل عديدة دوراً حاسماً في تأجيجها بدءاً من تداخل عوامل التاريخ والتركيب السكاني والتنوع الديني والعرقي والثقافي مروراً بأوضاع السودان في ظل الإحتلال البريطاني الذي عمل على ترسيخ هذه المشكلة من خلال سياساته القائمة على التفريق بين الشمال والجنوب، ثم فشل الحكومات الوطنية السودانية في إيجاد الحلول السليمة لها.

لقد شكلت هذه الأزمة محركاً للسياسة السودانية حيث كان لها دور في تغيير الأنظمة الحاكمة في البلاد إثر سلسلة من الإنقلابات التي أوصلت أنظمة عسكرية إلى الحكم ومن المؤكد وجود اختلاف في تعاطي تلك الأنظمة مع قضية الجنوب، فهناك من عمل على حلها عسكرياً وآخر بذل جهداً في التوصل لحل سياسي سواء عن طريق الإندماج أو الإنفصال.

فرضت الأزمة نفسها على السودان وجرّت معها تدخلاً خارجياً في شؤون البلاد سواء بدعم الإنفصاليين في الجنوب سياسياً وحتى عسكرياً، أو إشعال بعض حالات التمرد والصراعات الدامية، إلى أن تم توقيع اتفاقيات نيفاشا التي مهدت الطريق نحو الحل الأبغض وهو فصل السودان إلى دولتين بغية إنها الصراع.

أهمية البحث وأهدافه:

تعتبر مشكلة جنوب السودان من أخطر القضايا وأكثرها تعقيداً ليس فقط بالنسبة للسودان وإنما بالنسبة للعالم العربي ككل. وتكمن تلك الخطورة في مدى تأثيرها على مستقبل الأمة العربية التي تعيش حالة من الصراعات في مكوناتها، الأمر الذي قد يدفع إلى استنساخ هذه القضية في دول عربية أخرى خاصة مع ظهور دعوات "استقلالية" في العراق مثالاً وغيرها من الدول ذات التنوع في التركيب السكاني. وبناءً على ذلك لابد من التوقف عند تفاصيل هذه الأزمة والبحث في الحوادث التي مهدت لها والتنويه لخطورة التدخلات الخارجية وبشكل خاص الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.

منهجية البحث:

سيعتمد البحث على جمع المادة العلمية من المصادر والمراجع المناسبة وتحليلها ومقارنتها مع بعضها وفقا لمنهجية تحليلية، بهدف التعرف على مسببات الأزمة وعوامل تطورها عبر السنين، في سبيل التوصل لتفسير منطقي لما آلت إليه الأزمة التي مر بها السودان وصولاً لسلوك طريق التقسيم رغم مخاطره المستقبلية. وسيتم الاعتماد على العديد من المصادر والمراجع التي ستغني البحث وتقدم رؤية جديدة عنه.

أولاً: لمحة جغرافية عن السودان:

يعتبر السودان من أكبر الدول العربية والإفريقية حيث يشغل مساحة واسعة تبلغ 2,5 مليون كم² أي ما يعادل مرتين ونصف مساحة جمهورية مصر العربية، وتقدر مساحة جنوب السودان بـ 700 ألف كم² أي 28% من المساحة الكلية للسودان وتشكل المراعي 40% من أراضيه بينما تشغل الأراضي الزراعية 30% والغابات 23% بينما تبقى

7% تشغلها مسطحات مائية.[1] ويتشارك الحنوب الحدود مع خمس دول هي: إثيوبيا، كينيا، أوغندا، الكونغو، إفريقيا الوسطى، ويفصله عن الشمال شريط حدودي بطول 2000كم.[2]

أطلق على السودان تسمية "إفريقيا المصغّرة" نظراً للتنوع البشري الذي يحتويه حيث توجد فيه حوالي 65 مجموعة عرقية تتكلم 115 لغة ولهجة، كما توجد عدة روابط قومية لكن تبقى العروبة أقوى تلك الروابط الثقافية والحضارية والإجتماعية.[3]

تتخذ الصراعات في الجنوب الذي يسكنه قرابة 8,2 نسمة طابعاً قبلياً وعرقياً حيث ينحدر معظم السكان من ثلاثة أعراق رئيسية أكبرها:

- العرق النيلي: الذي تنحدر منه قبائل الدينكا والشلك والنوير والأنواك.
- العرق النيلي الحامي: تنحدر من قبائل الديدنجا والبويا والتبوسا.
- العرق السوداني الإستوائي: ومنه قبائل الزاندي والمورو والمانداري.[4]

ثانياً: الجذور التاريخية لمشكلة جنوب السودان:

تعود بدايات هذه الأزمة إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما قام محمد علي بضم السودان إلى دولته المصرية، وذلك بهدف الوصول إلى منابع النيل والإستفادة من خيرات تلك البلاد وثرواتها وبشكل خاص الذهب، وترافق ذلك مع انتشار ظاهرة الإسترقاق وتجارة العبيد الزنوج من أهل جنوب السودان.[5]

تدهورت الأوضاع الأمنية في جنوب السودان في عهد الخديوي اسماعيل الذي قام بتكليف القائد الإنكليزي صموئيل بيكر بقيادة حملة عسكرية إلى الجنوب السوداني، لكن الأخير استغل الحملة لتحقيق مصالح بريطانية في السيطرة على المنطقة وذلك بهدف الضغط على مصر. عمل بيكر على اضطهاد السكان المحليين في ظل سكوت الخديوي عن تصرفاته حيث كانت مصر تطمع في كسب تأييد بريطانيا لها في الحصول على استقلالها عن الدولة العثمانية، ولكنه عندما فشل في تحقيق تلك الغاية حاول تغيير سلوك بيكر واستبدله بالجنرال غوردون الذي لم يختلف كثيرا عن سلفه واستمر في السياسة التي كانت بريطانية قد رسمتها بشأن فصل الجنوب عن السودان وضمه لمستعمراتها في إفريقيا.[6]

بعد وفاة المهدي بدأت بريطانية بالعمل على العودة إلى السودان فأرسلت حملة بقيادة الضابط كتشنر الذي نجح في احتلال السودان من جديد سنة 1899 وتم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي مع مصر التي نصت على رفع العلمين المصري والبريطاني على الأراضي السودانية، وأن يكون الحاكم العام بريطانيا ومعاونه مصرياً، تتحمل الحكومة المصرية كافة النفقات في السودان وتلغى الإمتيازات الأجنبية هناك. ومنذ ذلك التاريخ بدأت بريطانية وبشكل فعلي

---

[1]المديني. توفيق، تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012، ص 13.

[2]الخطيب. دريد، الشب. أمير، انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، حزيران 2012، ص 384.

[3]مكاوي. بهاء الدين، التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان، مجلة السياسة الدولية، العدد 176، نيسان 2009، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة، ص 245.

[4]Natsios. Andrew, Abramowitz. Michael, Sudans Secession Crisis can the South Part from the North without War, foreigen affairs, Vol.90, N.1, 2011, op.cit. p.22.

[5]الخطيب. دريد، الشب. أمير، مرجع سابق، ص 385.

[6]مقار. نسيم، البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1960، ص 58.

تنفيذ المخطط الرامي إلى عزل الجنوب عن الشمال من خلال عدة خطوات كإرسال البعثات التبشيرية بحجة رفع مستوى السكان تعليمياً وثقافياً، كما سمحت بدخول التجار الأوربيين والمهاجرين المسيحيين من بلاد الشام إلى الجنوب في حين فرضت قيوداً صارمةً على انتقال الشماليين نحو الجنوب.[7]

أصدرت بريطانية في العام 1918 قانوناً يقضي بجعل العطلة الرسمية يوم الأحد بدلاً من يوم الجمعة واعتمدت اللغة الإنكليزية لغة رسميةً للجنوب بدلاً من العربية، كما حظرت بيع الملابس العربية التقليدية في الأسواق وفرضت الزّي الرسمي الأوربي بدلاً منه، كما أنشأت خطاً فاصلاً على طول بحر العرب يفصل بين الشمال والجنوب، وقدمت مكافآت للطلاب المتميزين للدراسة في المدارس التبشيرية العليا في أوغندا.[8]

وفي العام 1921 بدأ الإنكليز باستخدام مسمّى "جنوب السودان" لأول مرة بهدف إيجاد كيان مستقل يمكنه التحول في المستقبل إلى دولة مستقلة مستغلين الخلافات بين المسلمين العرب في الشمال وسكان الجنوب المتنصرين من الأصول الإفريقية.[9] لينتهي ذلك بالوصول إلى تقسيم أكبر دولة عربية وإفريقية في خطوة أولى نحو تقسيم باقي الدول العربية والتي سبق وأن قامت كل من بريطانية وفرنسة بتقسيمها في أعقاب انهيار الدولة العثمانية والهدف من ذلك هو جعل اسرائيل الدولة الكبرى في المنطقة. من المؤكد أن بريطانية أحدثت شرخاً كبيراً بين الشمال والجنوب مما أظهر بوادر الشقاق بين شطري البلاد الأمر الذي استدعى عقد مؤتمر ضم ممثلين عن الشمال والجنوب في جوبا[10] عام 1947 طالب من خلاله الجنوبيون بضمانات لإنها حالة الخلافات ومن هذه الضمانات:

احترام ثقافة الجنوب، منع تجارة الرقيق، تنمية الجنوب اقتصادياً وتعليمياً، السماح للجنوبيين بالمشاركة في الحكومة المركزية، الحصول على حكم ذاتي في المديريات الجنوبية والعمل على إجراء مصالحة ومساواة بين أبناء الشمال والجنوب. حصلت هذه المطالب على تأييد الجنوبيين شرط تنفيذ التنمية قبل السير في تحقيق الوحدة، بينما قدم الشماليون وعوداً بالإمتيازات التي تنتظر سكان الجنوب. وافق المؤتمر على تشكيل جمعية تشريعية حصل فيها أبناء الجنوب على 13 مقعداً فقط من أصل 93، ثم بدأت بعد ذلك مفاوضات الحكم الذاتي وتقرير المصير سنة 1953 بين الإنكليز والمصريين والقيادات الشمالية دون وجود أي ممثل عن الجنوب، وبذلك لم يكن منتظراً من قانون الحكم الذاتي أن يحقق الضمان المطلوب بالنسبة لأبناء الجنوب الذي اعتبروه تواطؤاً بين مصر والشماليين والإنكليز. لقد اتضحت حقيقة ذلك حين صدر قرار "سودنة الخدمة العامة" فحصل الشماليون على 800 وظيفة مقابل 6 فقط للجنوبيين، ورداً على ذلك اشترط أعضاء البرلمان الممثلين للجنوب في الإجتماع المنعقد عام 1955 من أجل تقديم الإقتراحات للإستقلال أن يحصلوا على نظام فيدرالي بناءً على مقررات مؤتمر جوبا.[11]

---

[7]محمد. محمد سليمان، السودان حروب الموارد والهوية، تحقيق واستهلال الدكتور صلاح آل بندر، ط 3، دار عزة للنشروالتوزيع، الخرطوم 2010، ص 136.

[8]السيد. محمود وهيب، جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد32، الكويت 2004، ص. 829

[9]كيوان. مأمون، انفصال جنوب السودان نعمة أم خطوة على طريق انفصالات لاحقة، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 107، ص 67.

[10]جوبا: أكبر مدن جنوب السودان والعاصمة الحالية له، تقع على مجرى بحر الجبل عدد سكانها 250ألف نسمة. ينظر: عبد الله. علي حسين، الحكم والإدارة في السودان، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986، ص 136.

[11]أليز. آبل، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، ترجمة بشير محمد سعيد، دار ميدلايت، لندن 1992، ص 20-22.

ثالثاً: تطور الأزمة بعد الإستقلال

عاش السودان منذ عام 1954 فترة الحكم الذاتي الذي مهد للحصول على الإستقلال بعد سنتين، وقد عرف السودان في هذه الفترة حكماً "ديمقراطياً" استمر حتى سنة 1958 لكنه شهد ارتكاب الحكومة السودانية جملة من الأخطاء، فعندما عُقد مؤتمر جوبا في تشرين الثاني 1954 دعا إلى منح الجنوب وضعاً فيدرالياً لكن الحزب الوطني رفض ذلك بحجة الحفاظ على وحدة البلاد مما أدى لحدوث تمرد مسلح في مدينة توريت الجنوبية فردّت الحكومة باتباع سياسة قمعية ضد المتمردين وكانت النتيجة حدوث أول انقلاب عسكري في السودان بقيادة الفريق ابراهيم عبود في تشرين الثاني 1958.[12] وأول عمل قامت به الحكومة العسكرية الجديدة هو اتباع سياسة تعريب واسعة النطاق في الجنوب، فأعيد يوم العطلة الرسمية إلى الجمعة واستعادت اللغة العربية موقعها كلغة رسمية، ثم تابعت الحكومة بحظر التجمعات الدينية خارج الكنائس وفي عام 1962 قامت بطرد الإرساليات التبسيرية فيما تعرض شيوخ القبائل إلى ضغوط من أجل اعتناق الإسلام.[13]

لكن ما فعله النظام الحاكم فشل في حل الأزمة من خلال فرض الإسلام واللغة العربية على أبناء الجنوب وبالتالي كانت له تداعيات خطيرة بلغت حد المطالبة بالإنفصال ولجأ المتمردون إلى التحالف مع أعداء العروبة وفي مقدمتهم اسرائيل، حيث ترافقت تلك الأحداث مع تشكيل حركة الأنيانيا 1[14] التي ضمت العناصر التي قادت تمرد 1955 في توريت. هذه الحركة التي تعني تسميتها "السم الذي لاشفاء منه" كانت قد حصلت على دعم لامحدود من قبل اسرائيل التي قامت بتدريب عناصرها في معسكرات تابعة لها في أوغندة، وقامت هذه الحركة بشن هجمات ضد مواقع الجيش السوداني فيما يشبه حروب العصابات في أواخر عام 1963.[15]

أعقب ذلك اندلاع ثورة شعبية أطاحت بنظام الحكم العسكري في 1964/11/21 لتبدأ معها فترة "ديمقراطية" هي الثانية من بينها التي عاشها السودان واستمرت حتى عام 1969 وقد شهدت إجراء انتخابات عامة مرتين بالإضافة لتشكيل أربع حكومات وذلك دليل على حالة عدم الإستقرار التي مرت بها البلاد فبعد الثورة تولى رئاسة الحكومة سرالختم الخليفة الذي اعترف بأخطاء سلفه التي أدت إلى سقوطه، فاتصل بقادة التمرد ودعاهم إلى مؤتمر للحوار الوطني برعاية مصر والجزائر ونيجيريا. تنوعت الطروحات التي قدمت خلال المؤتمر بين أغلبية تؤيد الوحدة أو الفيدرالية وأقلية انفصالية، وتم التوصل في النهاية إلى تبني نظام إقليمي مع وجود مجلس تشريعي وحاكم لجنوب السودان والعمل على تنمية تلك المنطقة لكن الحكومة فشلت في تطبيق تلك المقررات مما أدى لحدوث انقلاب آخر في 1969 بقيادة تنظيم الضباط الأحرار بقيادة جعفر النميري المتأثر بثورة جمال عبد الناصر في مصر تموز 1952.[16]

قام جعفر النميري بالإعلان عن قبوله بالفوارق الثقافية والتاريخية بين الشمال والجنوب، وأقر بحقوق الجنوبيين في إطار سودان موحد داعياً لقيام حكم فيدرالي في المديريات الجنوبية وذلك في تطورلافت في التعاطي مع الأزمة وهو

---

[12]ممداني. محمود، دارفور منقذون وناجون، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 2010، ص 223.

[13]أحمد. عبداللطيف فاروق، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري، الطبعة الأولى 2016، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 59.

[14]الأنيانيا1: حركة تمرد سودانية تأسست خلال الحرب الأهلية السودانية الأولى في الفترة ما بين 1955 و 1972 م، واللفظ آنيا- نيا يعني سم الثعبان الأسود. ينظر: الأنيانيا/https://ar.wikipedia.org/wiki / آخر تعديل للصفحة 12 شباط 2018 الساعة 18:43.

[15]أليز. آبل، مصدر سابق، ص 33.

[16]حبيب الله. محمد عثمان، التطورات السياسية في السودان منذ 40 عام، مجلة السياسة الدولية، العدد 161. تموز2005، مركز الأهرام، القاهرة، ص 271.

ما لقي ترحيباً من قادة حركة الأنانيا 1 بقيادة جوزيف لاغو، فعرضت اثيوبيا وقف المساعدات الإسرائيلية للجنوب مقابل وقف الدعم السوداني لجبهة تحرير إريتريا لتكلل تلك المحادثات بعقد اتفاقية أديس أبابا في شباط 1972 التي منحت الجنوب حكماً ذاتياً وضمت حركات التمرد إلى الجيش السوداني. حصل السودان على مايقارب العشر سنوات من الهدوء استمر حت عام 1983 عادت الأوضاع بعدها لتنفجر من جديد عقب إعلان حكومة الخرطوم فرض مبادئ الشريعة الإسلامية حيث تمرت وحدات السود في الجيش بزعامة جون قرنق[17] الذي حصل على دعم إثيوبيا والمعسكر الإشتراكي في وجه الرئيس النميري المدعوم من أمريكا.[18]

رابعاً: مشروع جون قرنق للسودان الجديد

مع بدء تطبيق الشريعة الإسلامية سنة 1983 بدأت حركة الإحتجاج والتمرد في الجنوب بالعودة للظهور في نيسان 1985 فعادت الحرب الأهلية للواجهة بينما ظهرت الحركة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق وسيطرت على 80% من جنوب السودان.[19]

يختلف التمرد الذي قاده قرنق عن تمرد توريت 1955، من حيث أن جميع أدبيات الحركة التي أسسها قرنق منذ عام 1984 وحتى صدور وثيقة الرؤية والبرنامج سنة 1989 لم تحوِ أية إشارة إلى كلمة انفصال ولو لمرة واحدة، بل كان الحديث دائماً عن سودان موحد ديمقراطي علماني تحت ما سماه مشروع "السودان الجديد". ولذلك فإن الحركة الشعبية رأت أن التمرد في مفاهيم أنانيا 2[20] لم يكن الطريق الصحيح بل إن قيام حركة طليعية تحرر كل الشعب السوداني انطلاقاً من الجنوب هي الحل السليم، ففي منظورها كان تمرد 1955 حركة رجعية ولذا قام قرنق بتصفية جناح أنيانيا 2 باعتباره امتداداً للحركة الأولى.[21]

لقد كان لسياسة النميري ونائبه حسن الترابي وعدم الإلتزام بالوعود لسكان الجنوب دوراً في تحريك عوامل التفتيت وإقصاء القوى الجنوبية من خلال إلغاء اتفاق أديس أبابا سنة 1979 والتركيز على المشروع الإسلامي.

أدى انفجار الأوضاع سنة 1985 للإطاحة بنظام النميري ليتم بعد ذلك إجراء انتخابات عامة فاز فيها حزبا الأمة والإتحاد الديمقراطي وتشكلت حكومة وطنية برئاسة الصادق المهدي الذي فشل في مواجهة تلك التحديات، فسقطت حكومته بعد سلسلة من الإنقلابات التي قادت إلى قيام نظام الإنقاذ الذي ضم الجبهة الشعبية لتحرير السودان بزعامة جون قرنق الذي اقترح حلاً للمشكلة يقوم على أساس السودان الموحد بنظام اشتراكي يوفر الحقوق المشروعة للجميع، وكان قرنق يرى أن بعض القوى تسعى لتقسيم السودان لتهديد وحدة شعبه وإضعاف قوته وحرمانه من

---

[17]جون قرنق: ولد في بلدة بور جنوب السودان سنة 1945 حصل على إجازة في العلوم سنة 1971 من الولايات المتحدة الأمريكية، انضم إلى الجيش السوداني سنة 1972 برتبة نقيب، تم تكليفه بإخماد تمرد 1983 لكنه انضم إلى التمرد وتولى قيادته وأسس الحركة الشعبية لتحرير السودان. توفى في 30 تموز 2005 عندما تحطمت مروحيته التي كان عائدا على متنها من أوغندا. ينظر: http://news.bbc.co.uk/2/hi/africa/- Page last updated at 19:31GMT, Wednesday, 3 August 2005 20:31 UK

[18]المديني، مرجع سابق، ص 38.

[19]قلندر. محمود محمد، جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بين الشمال والجنوب 1900-1983، ط1 ، دار الفكر، 2004، ص 333.

[20]الأنيانيا 2: أسسها متمردوا منطقة أعالي النيل ضد الحكومة المركزية عام 1978 وكانت بمثابة الشرارة التي أشعلت الحرب الأهلية السودانية الثانية. ينظر: الأنيانيا/https://ar.wikipedia.org/wiki / آخر تعديل للصفحة 12 شباط 2018 الساعة 18:43.

[21]الحركة الشعبية لتحرير السودان، الميثاق الأساسي (المانيفستو)، جوبا 1983.

خيراته.[22] لقد هاجم قرنق الإنفصاليين والمتعصبين في الشمال والجنوب متهماً هؤلاء بالعمل على إضعاف السودان وتهديد أمنه ووحدته معتبراً أن قيام حركته جاء رداً على مشاريع التقسيم.[23]

شهد العام 1989 انقلاباً آخر في السودان بقيادة الفريق عمر حسن البشير[24] صاحب المشروع المتقارب مع الجبهة الإسلامية التي تحالفت معه ليشكّلا حزب المؤتمر الوطني، قبل أن تعود الخلافات بين البشير والترابي بسبب الصراع على السلطة فينسحب الترابي ويشكل حزب المؤتمر الشعبي العربي الذي شارك منذ 1991 في دعم حركات أصولية في كل من مصر وتونس والجزائر مما أدى لتدهور علاقات السودان مع تلك الدول.[25]

مع استمرار إعلان الحركة الشعبية عن نضالها في سبيل الوحدة عقدت اجتماعاً في توريت سنة 1991 حيث تم طرح حق تقرير المصير للمرة الأولى كخيار مطروح ليتبعه اعتراف الحكومة السودانية بهذا الحق من خلال وثيقة فرانكفورت 1992 وليكون ذلك بالتالي أول اعتراف من الحكومة بحق الشعب في جنوب السودان بتقرير مصيره. وعندما تولى الرئيس النيجيري إبراهيم بابانجيدا رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية دعا لعقد مؤتمر يجمع أطراف النزاع للتفاهم من أجل الوصول لتسويةٍ لمشكلة الجنوب تقوم على التزام الحكومة بعدم تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في الولايات التي تقطنها غالبية غير مسلمة مع بقاء الفيدرالية على جدول الأعمال.[26]

مع حلول عام 1998 حدث تغيير لافت في سياسة النظام السوداني حيث تخلى عن تشدده وأظهر نوعاً من الإنفتاح ترافق مع صدور دستور جديد في آذار من العام ذاته متضمناً إشارةً للتعددية السياسية وحرية تداول السلطة وإمكانية تطبيق النظام الفيدرالي، فأعاد تقسيم السودان إلى 26 ولاية (16 في الشمال و10 في الجنوب). ترافق ذلك مع صدور وثيقة الرؤية والبرنامج عن الحركة الشعبية أخذت بعين الإعتبار التغيرات التي تشهدها المنطقة وبشكل خاص أن الحركة أصبحت قوة تفاوضية وعلاقات دولية واسعة، وقد أصبحت في مواجهة نظام حاكم أكثر إيديولوجية في العاصمة الخرطوم. وكان من النقاط التي تضمنتها الوثيقة:

التأكيد على النضال من أجل سودان موحد وفق أسس جديدة مستمدة من الواقع السوداني الجديد لا من حقبة الحروب الأهلية التي أرهقت الشعب السوداني خلال 32 سنة. والتأكيد على رفض النخب المحلية الطامعة في السلطة فتمت الإشارة إلى خيارين هما دولة مجزأة أو دولة موحدة وفق معايير جديدة تحصر الولاء بالدولة وحدها دون أي اعتبار للقبيلة والعرق والدين، لكن اللافت في الوثيقة هو التحول من الحديث عن الإشتراكية إلى الإقتصاد المشترك وتعزيز الديمقراطية ومحاربة الفساد.كما أكد البرنامج على أن الحركة لن تعزل نفسها عن الموقف الوطني السوداني رافضةً التحول إلى حركة إقليمية بل ستستمر كحركة وطنية معلنةً عن سعيها لإقامة قواعد في المناطق الشمالية لدعوة

---

[22]روسانو. ديدار فوزي، السودان إلى أين؟، ترجمة: د.مراد خلاف، كانون الثاني 1999، ص 468.

[23]المديني، مرجع سابق، ص 48.

[24]عمر حسن البشير:الرئيس الحالي للسودان، ولد في مدينة شندي شمال السودان عام 1944، حصل على ماجستير في العلوم العسكرية من السودان 1981، عمل ضابطاً في قيادة القوات المظلية ثم في سلاح المشاة. قاد في عام 1989 انقلاباً أطاح بحكومة الصادق المهدي. ينظر:http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2010/02/100203_mh_bashir_biography_tc2

[25]رسلان. هانئ، السودان والحركات الإسلامية..الدور وأبعاد العلاقة، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، تموز 1993، مركز الأهرام، القاهرة، ص 103.

[26]أحمد. عبداللطيف فاروق، مرجع سابق، ص 68.

أبناء الشمال للإنضمام لصفوفها، كما أن الحركة ستواصل الحوار من أجل التوصل لحل سلمي قائم على الكونفدرالية وتطبيق حق تقرير المصير.[27]

خامساً: اتفاقية السلام الشاملة والمرحلة الإنتقالية:

جاءت الإتفاقية الموقعة في العاصمة الكينية نيروبي في 9 كانون الثاني 2005 تحت تسمية اتفاقية "نيفاشا" نتيجة تراكم المفاوضات الشاقة التي خاضتها أطراف النزاع في السودان – الحكومة المركزية والحركة الشعبية – وذلك منذ تأسيس منظمة الإيغاد عام 1993.[28] وجرت أول جولة تفاوضية في آذار 1994 في نيروبي حيث تم الإعلان عن التوصل إلى تصور أولي للحل (إعلان المبادئ) الذي أكد على ضرورة الحفاظ على وحدة السودان مع احترام حق تقرير المصير ومنح الحكم الذاتي للجنوب، لكن الحكومة رفضت في البداية التوقيع عليها بسبب تحفظها على مبدأ العلاقة بين الدين والدولة وكذلك حق تقرير المصير. لكنها عادت لتوافق عليه دون اي تعديل سنة 1997 فتم الإتفاق على أن أي حل متكامل للنزاع يتطلب الإعتراف والقبول بأن الحل العسكري لا يمكن أن يقود لسلام دائم، ومن ثم فإن حق تقريرالمصير لمواطني الجنوب يجب أن يتم من خلال استفتاء يحدد مستقبلهم مع بقاء الأولوية للوحدة السودانية ومراعاة التعددية العرقية والإثنية وضمان المساواة الإجتماعية والسياسية الكاملة لكل المواطنين، مؤكدة أن ذلك يمكن أن يتحقق في ظل دولة علمانية تكفل حرية الإعتقاد وتفصل الدين عن السياسة مع السماح ببقاء الدين أساساً لقانون الأحوال الشخصية، كما أشارت المبادئ إلى ضرورة استقلال القضاء ودعا أيضاً لمفاوضات من أجل مرحلة انتقالية يتم خلالها وقف إطلاق النار كجزء من الحل.[29]

تمثلت الصيغة النهائية للحل بتوقيع اتفاقية نيفاشا الشاملة والتي تتألف من عدة اتفاقيات مستقلة حول مواضيع مختلفة، بدأت بإصدار بروتوكول ماشاكوس[30] في تموز 2002 في كينيا الذي نصّ على إجراء استفتاء حول حق تقرير المصير في جنوب السودان بعد فترة انتقالية من ست سنوات ونصف، ثم تم التوقيع على اتفاقية التدابير الأمنية في أيلول2003 وتنص على انسحاب القوات الشمالية من الجنوب بالتزامن مع انسحاب قوات الجيش الشعبي من الأراضي الشمالية، وتشكيل قوات مدمجة UVI تضم حوالي 40 ألف مقاتل مناصفة بين القوات الحكومية، والحركة الشعبية تتمركز في المناطق الحدودية بين الشمال والجنوب. يرافق ذلك إنشاء قيادة عليا مشتركة، كما سمح لكلا الطرفين بالإحتفاظ بقوات خاصة في كل طرف خارج إطار القوة العسكرية.[31]

في كانون الأول 2003 تم التوقيع على اتفاق توزيع الثروة الذي ينص على تسوية المسائل المالية وإدارة وزارة المالية وفق نظامين – إسلامي في الشمال وعادي في الجنوب – ومراقبة الجمارك والضرائب، لكن النقطة الأكثر أهمية في تلك الإتفاقية هي التي نصت على توزيع العائدات النفطية التي كانت قد بلغت في العام 2001 ما يعادل 500

---

[27] حبيب الله. محمد عثمان، مرجع سابق، ص 274.

[28] الهيئة الحكومية للتنمية(IGAD) : هي منظمة شبه إقليمية في أفريقيا مقرها دولة جيبوتي ، تأسست في عام 1996 من ثمانية دول هي : جيبوتي، السودان، جنوب السودان، الصومال، كينيا، أوغندا، إثيوبيا، إريتريا، تركز المنظمة على ثلاثة محاور هي: الأمن الغذائي والحفاظ على الأمن والسلام والتكامل الأقتصادي. ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki 27 شباط 2018 الساعة 05:26.

[29] حسنين. رغدة محمود أحمد، دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات–دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان 1989–2005، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2008، ص 67–71.

[30] بروتوكول ماشاكوس: هو اتفاق على المبادئ العامة للحكم، وقعتها الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في 20 تموز 2002 في مدينة ماشاكوس الكينية. ينظر:بروتوكول _ مشاكوس/https://www.marefa.org/index.php

[31] حسنين. رغدة محمود أحمد، مرجع سابق، ص 71.

مليون دولار وذلك بعد عامين فقط من تصدير أول شحنة نفط إلى الخارج. وبالتالي فإن النفط أصبح يشكل 70% من عائدات الخزينة السودانية، بينما كان الإحتياطي السوداني من النفط يقدر بـ 2 مليار برميل معظمها من حقول في الوسط والحنوب، فكان الإتفاق على توزيع العائدات فتكون حصة الولاية المنتجة للنفط 2% بينما تُقسم النسبة المتبقية بين الشمال والجنوب بالتساوي.[32]

تم التوقيع على على اتفاقية تقاسم السلطة في أيار 2004 بحيث تصبح السلطة السياسية مشتركة، فيبقى البشير رئيساً للسودان ويتم تعيين جون قرنق نائباً له ويُمنح حق نقض القرارات الصادرة عن الرئيس. كما نصت الإتفاقية على تشكيل حكومة مشتركة يُخصص فيها 52% من المقاعد لحزب المؤتمر الوطني الحاكم بينما يكون نصيب الحركة الشعبية 28% وللمعارضة الشمالية 14% و6% للقوى الجنوبية المستقلة عن الحركة الشعبية، يترافق ذلك مع تشكيل لجنة تأسيسية تقوم بوضع قانون أساسي جديد للسودان. لكن فيما يبدو أن هذا الإتفاق قد أثار حفيظة سكان الشمال كونه سمح للجنوبيين بحكم الجنوب مستقلين والمشاركة في حكم الشمال بنسبة تقارب الثلث. إضافة إلى ذلك فقد تم الإتفاق على قانون للإستفتاء من أجل تحديد رأي السكان في الوحدة أو الإنفصال، وقد حدد القانون المشاركين في الإستفتاء من أبناء الجنوب فقط وموعد إجرائه بعد نهاية المرحلة الإنتقالية أي في 9 كانون الثاني 2011 كما حدد النسب المطلوبة لتحقيق الإنفصال بـ (50% +1) من مجموع المصوتين كما حدد النصاب المعتمد لإقرار الإستفتاء بـ 60% من المسجلين للتصويت كحد أدنى.[33]

لابدّ من الإشارة إلى أن القانون تضمن 69 مادة توضح كيفية إجراء الإستفتاء وتحدد الجهة المشرفة على العملية والتأكيد على توفير البيئة الملائمة لحرية الإقتراع والتعبير عن الرأي، كما أشار إلى الخطوات التي سيتم اتباعها في حال إقرار الإنفصال حيث أكد على متابعة التفاوض حول القضايا العالقة والمؤجلة بين الفريقين، وهي ما يتعلق بالإنتاج النفطي والعملة والجنسية ووضع وحدات الأمن والمخابرات المشتركة. والأهم هو أيجاد حلول لمشكلة ولايات أبيي وكردفان والنيل الأزرق.[34]

لقد أعطت اتفاقية نيفاشا مدة زمنية "خمس سنوات" ليكون للحكومة المركزية فرصة جعل خيار الوحدة مقبولاً في الأوساط الشعبية الجنوبية من خلال العمل بين شريكي الحكم – البشير وقرنق – ولكن لم يتم إجراء أي خطوة في هذا الإتجاه. كما أقرت الإتفاقية إجراء انتخابات عامة تشمل كافة مستويات الحكم في السودان تسبق إجراء الإستفتاء وتجري تحت رقابة دولية بهدف الوصول إلى طبقات حكم منتخبة تقود البلاد نحو إجراء الإستفتاء، وبالتالي فإنها ستشمل انتخاب رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة في الجنوب ورؤساء للولايات بالإضافة لأعضاء البرلمان السوداني والمجلس التشريعي للولايات الجنوبية. وفي نيسان 2010 جرت تلك الإنتخابات التي بلغت كلفتها الإجمالية ما يقارب 312 مليون دولار ساهمت الأمم المتحدة والإتحاد الأوربي بنسبة 43% من تمويلها ووُصفت هذه الإنتخابات بأنها الأكثر تعقيداً في العالم.[35]

---

[32] علي. خالد حنفي، اتفاق تقاسم الثروة هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الإنفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 نيسان 2005، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 74-75.

[33] رسلان. هانئ، اتفاق تقاسم السلطة، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 نيسان 2005، مركز الأهرام، القاهرة، ص 68.

[34] Kock. Petrus, Thabo Mbeki and the long Talk to Southern Sudans Referendum, Policy Briefing, vol.25 November (govermance of Africas Resources Programmed, 2010), op.cit.p.4

[35] الخطيب. دريد، الشب. أمير، مرجع سابق، ص 390.

لقد مضت الفترة الإنتقالية المحددة دون القيام بأي عمل يجعل الوحدة مشروعاً جاذباً للتأييد فقد انشغل المؤتمر الوطني والحركة الوطنية في المقايضات بين حق تقرير المصير للجنوب وحسم الخلاف حول علاقة الدين بالدولة فاتفق الطرفان على منح الجنوب حق تقرير مصيره وتطبيق الشريعة في الشمال.

وبناءً على ذلك فقد أُطلقت يد الإنفصاليين في الجنوب وتم تسليح المزيد من السكان وتجهيز سلاح الجو وبناء المطارات اللازمة وترافق ذلك مع فرض السيطرة التامة أميناً واقتصادياً من قبل الحركة الشعبية لتحرير السودان فاضطرت القوات الشمالية للإنسحاب تنفيذاُ لاتفاقية نيفاشا.

شهدت المرحلة الإنتقالية تباطؤاً في إنجاز عمليات التنمية وإعادة تعمير ما دمرته الحرب في الجنوب مما أضعف الحماسة تجاه فكرة الوحدة. وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن السنة الأولى من الفترة الإنتقالية قد شهدت مقتل قرنق إثر تحطم الطائرة التي كانت تقلّه من أوغندا في 30 تموز 2005، فكان ذلك من العوامل التي سرّعت التوجه نحم حسم الخيار الجنوبي بالإنفصال إثر غياب الثقة بين الشمال والجنوب وهو ما أكد عليه خليفة قرنق المدعو سيلفا كير مياردیت في كلمة ألقها في كاتدرائية القيسة تيريزا في العاصمة الجنوبية جوبا سنة 2009: "إن مهمتي تقتضي قيادتكم إلى استفتاء عام 2011، وهذا اليوم قريبٌ جداً وإني على ثقةٍ بأننا سنشار فيه ولديك الفرصة للإختيار بين أن تكونوا أحراراً في وطنكم أو أن تكونوا مواطنين درجة ثانية في بلد موحد".[36]

سادساً: الإستقلال وردود الفعل المحلية والدولية عليه:

مع نهاية الفترة الإنتقالية بدأت التحضيرات لإجراء الإستفتاء على حق تقرير المصير، وفي تشرين الثاني 2010 بدأت في المناطق الجنوبية عمليات تسجيل الناخبين الذين يحق لهم المشاركة في التصويت والبالغ عددهم قرابة 5 مليون من سكان الولايات الجنوبية تقدمهم سيلفا كير حيث صرح بضرورة التسجيل بكثافة لأن عدم المشاركة تعني أن تضحيات الناس الذين حاربوا وقتلوا في الحروب المستمرة لعقود من الزمن قد ذهبت سدى.

في الجانب الآخر استعد 2 مليون مواطن من أصول جنوبية كانوا قد نزحوا طواعيةً إلى الشمال مع بدء النزاع ويحق لهم المشاركة في تقرير مصير الجنوب فتم تسجيلهم من خلال 165 مركزاً موزعاً في الولايات الشمالية، ونظراً لحجم هذه الكتلة فقد كان لها دورُ كبير في تحديد نتيجة الإستفتاء وبالتالي حسم مستقبل الجنوب. [37]

بالإضافة لهؤلاء كان هناك 150 ألف ممن يحق لهم المشاركة أيضاً قد تم تسجيلهم في مراكز تم افتتاحها في ثماني دول وكانت مخصصة لأبناء الجنوب في الخارج ورغم تأكيد القانون الخاص بالإستفتاء على ضرورة وجود فترة زمنية تعادل ثلاثة أشهر على الأقل بين انتهاء عمليات تسجيل المصوّتين وإجراء الإستفتاء إلا أنه قد تم مخالفة هذه النقطة وجرى الإستفتاء في 9 كانون الثاني 2011 أي بعد شهر وعدة أيام فقط واستمر لغاية الخامس عشر منه، وبلغ عدد المسجلين على لوائح الناخبين 3,947,676 شارك منهم 97,5% بالتصويت اختار منهم 98,8% الإنفصال بينما لم يتجاوز عدد الذين اختاروا الوحدة 45 ألف فقط.[38] تم إعلان النتائج في احتفال رسمي في العاصمة الخرطوم عقب

---

[36]رسلان. هانئ، جنوب السودان والتوجه نحو الإنفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، تموز 2010، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ص 138.

[37]بلول. حمزة، تقرير ميداني من الخرطوم حول مستقبل السودان بين الوحدة والإنفصال، صحيفة الشرق، الدوحة، 2010/11/18.

[38]عودة. ابراهيم يوسف حماد، الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي – الإسرائيلي، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2014، ص 51.

إعلان المفوضية العليا الخاصة بالإستفتاء أنها لم تتلقى أي طعن بالنتائج، وبذلك يكون قرار الإنفصال نافذاً بدءاً من تاريخ 9 تموز 2011 حيث اختارت الجبهة الشعبية تسميةً للدولة الوليدة وهي "جمهورية جنوب السودان".[39]

رحّب الرئيس السوداني عمر البشير بالإستفتاء في كلمة مباشرة بثّها التلفزيون السوداني معبّراً عن قبوله النتيجة بقوله إنها تمثل إرادة الأهل في الجنوب، كما عزز رئيس الحركة الشعبية الذي أصبح رئيساً لجنوب السودان "سيلفا كير" الموقف التصالحي خلال اجتماع له مع الحكومة السودانية في الخرطوم مؤكداً أن البشير وحزب المؤتمر يستحقان مكافأة وأنهى كلامه بأن الإنفصال لن يكون نهاية الطريق وأن الدولتين لن تكونا متعاديتين ومشدداً على ضرورة بناء علاقات قوية بينهما، والتأكيد على أن الحدود ستكون فقط على الورق. لقد شكّلت تلك النتيجة تحولاً تاريخياً ليس فقط في مجرى الأحداث على الساحة السودانية وإنما تجاوزت ذلك لتشمل القارة الإفريقية التي شهدت للمرة الأولى انفصال دولة بحق تقرير المصير وتغييراً على الحدود التي رسمتها القوى الإستعمارية قبل عقود من الزمن.[40]

في الواقع كانت تصريحات ومواقف سيلفا كير منذ توليه قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان خلفاً لـ جون قرنق تصب في اتجاه واحد هو السعي لتحقيق الإنفصال وإقامة دولة مستقلة في الجنوب وهذا ما عبر عنه عدة مرات خلال زيارته لواشنطن 2007 وكذلك في الإحتفالات التي كانت تقام في جوبا 2009، حيث كانت دعواته صريحة للجنوبيين بالتصويت لصالح الإنفصال وربما كان قد تعرض لكثير من الإنتقادات من قبل أنصار الزعيم الأسبق للحركة الشعبية بالإضافة للنقد الذي تعرض له بسبب إهمال مهامه كنائب أول لرئيس الجمهورية.[41]

في المقابل كان الرئيس السوداني عمر حسن البشير البشير متمسكاً بتطبيق اتفاقية نيفاشا بشكل واضح من خلال تصريحاته في أيار 2010 حيث عبر عن التزامه التام بإجراء الإستفتاء في الموعد المحدد وأنه سيحترم إرادة المشاركين فيه مهما كانت، مع استمرار دعواته لترسيخ فكرة الحكم الفيدرالي في إطار السودان الموحد، وكان قد دعا لفتح صفحات جديدة في العلاقات تقوم على نبذ العنف والعمل على تحقيق المصالح المشتركة.[42]

في حين رأى الحزب الإتحادي الديمقراطي ضرورة الحفاظ على الوحدة فما زال يرى الكونفدرالية حلاً مناسباً للطرفين ولكن حين تنفذ وفق أسس جديدة تعالج الأسباب التي دعت إلى اختيار الإنفصال، وكذلك أكد حزب الأمة على أن هذا الإنفصال يجب ألا يتم على أسس من العداء بل يجب العمل على قيام حوار أخوي وتعاون وثيق بين الدولتين.[43]

وعلى الصعيد الدولي فإن أول موقف صدر بعد إعلان النتائج كان على لسان وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون معلنةً ترحيب الولايات المتحدة بنتيجة الإستفتاء ثم صدر الموقف الرسمي الأمريكي من خلال بيان صادر عن البيت الأبيض قدم الرئيس باراك أوباما من خلاله التهاني لشعب جنوب السودان وأكد أن واشنطن ستعلن اعترافها رسمياً في تموز 2011،أيضاً أعلنت كلينتون ان الإجراءات قد بدأت لإلغاء تصنيف السودان كدولة راعيةٍ للإرهاب شريطة التزام الخرطوم بعدم تكرار مثل هذه الأعمال في المستقبل كما دعت إلى العمل الجاد لحل الأزمات الأخرى التي ماتزال تهدد السلام في البلد الإفريقي الأكبر.

---

[39]تم إعلان قيام جنوب السودان وهي الدولة رقم 54 في إفريقية اتخذت جوبا عاصمة لها والجنيه عملة رسمية، كما تم اختيار النشيد الوطني لها. ينظر: موقع المفوضية الخاصة باستفتاء جنوب السودان: http://www.ssrc.sd/ssrc/newsview.php

[40]المديني، مرجع سابق، ص 104.

[41]شطة. وقيع الله حمودة، جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل، مجلة قراءات، العدد السادس أيلول 2010، ص 68.

[42]نورين. صديق، البشير يؤدي اليمين الدستورية رئيساً للسودان، صحيفة المستقبل، 2010/2/28.

[43]المديني، مرجع سابق، ص 96-97.

من الملاحظ أن الولايات المتحدة كانت قد لعبت دوراً بارزاً في أزمة جنوب السودان من خلال تدخلها في الشؤون الداخلية للسودان طمعاً في الحصول على النفط الذي بدأ استخراجه فعلياً في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وبالتالي فإن الشركات النفطية الأمريكية كانت قد مارست ضغوطاً على حكوماتها لرعاية اتفاق السلام بين الأطراف المتنازعة لتصبح الأجواء مواتية للإستثمار والحصول على ربع الواردات النفطية من إفريقية بدلاً من النفط القادم من منطقة الخليج العربي.[44]

أما اسرائيل التي كانت تسعى على الدوام من أجل تحقيق استراتيجيتها القائمة على تفتيت الدول العربية إلى دويلات متناحرة تؤمن لها أن تكون الدولة الكبرى في المنطقة، فإن تدخلها في أزمة جنوب السودان كان يؤمن لها تواجداً وضماناً لمصالحها في منطقة منابع النيل وذلك للضغط على مصر. وقد ساهمت الدول الإفريقية في دعم موقف اسرائيل في هذا المجال وذلك خوفاً من تمدد الأصولية الإسلامية المنتشرة في السودان نحو الجنوب. يعود التدخل الإسرائيلي في شؤون السودان إلى خمسينيات القرن الماضي مستغلةً العلاقات الجيدة التي ربطتها بإثيوبية في عهد الإمبراطور هيلا سيلاسي الذي اتخذ من معارضة الدول العربية ضمه اريترية ذريعة للتحالف مع اسرائيل والتعاون معها في دعم الحركات الإنفصالية في جنوب السودان.[45]

كذلك كانت اسرائيل ترى في ذلك التحالف فرصة لإجبار الخرطوم على وقف دعم المقاومة الفلسطينة فبدأت بتحريض إثيوبيا وأوغندا ضد السودان[46] وقامت بتدريب بعض الجماعات المتمردة في جنوب السودان في معسكرات تابعة لها داخل الأراضي الإثيوبية من أجل تضييق الخناق على الخرطوم ومن ثم قامت باختيار 26 متمرداً جنوبياً من جماعة جوزيف لاغو[47] وقامت بتدريبهم تدريباً عالياً في معسكرات بصحراء النقب في فلسطين المحتلة، ثم أرسلت بعثة عسكرية ضمت مستشارين اتخذوا من مدينة توريت مقراً لهم.[48]

في بداية التسعينيات عادت العلاقات الإسرائيلية – الإثيوبية بعد قطيعة في زمن الإمبراطور منغستو هيلا ميريام[49]، وكان ذلك من جملة التغييرات التي شهدتها المنطقة إثر سقوط ميريام الحليف للإتحاد السوفييتي مما ساهم في عودة الدعم الإسرائيلي للحركة الشعبية فحصلت على مساعدات عسكرية ضمت أسلحة متنوعة كما قامت بتدريب ما يقارب عشرة آلاف مقاتل في الأراضي المحتلة وخمسة آلاف آخرين في مراكز التدريب التابعة لها في كينيا. لكن جون قرنق كان قد أظهر بوادر استعداد للتفاوض مع الحكومة السودانية وأصبح أكثر قناعة بالتخلي عن فكرة الإنفصال مما شجع اسرائيل على دعم فصيل مسلح من الحركة الشعبية يدعى جناح الناصر الذي أعلن الإنشقاق عن الجيش

---

[44] حبيب الله، مرجع سابق، ص 275.

[45] عبد القوي. سامر صبري، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفو، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام– القاهرة 2007، ص 200.

[46] السلطان. عبد الله، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 231.

[47] جوزيف لاغو: كان ضابطاً برتبة ملازم في الجيش السوداني لكنه انشقّ عنه والتحق بحركة الأنانيا سنة 1963، كانت له علاقات وثيقة مع الإسرائيليين وفي العام 1976 أصبح زعيماً للأنيانيا. عرف عنه أنه كان صلة الوصل بين الدول الغربية والمتمردين فلا تستقبل تلك الدول أي متمرد إلا عن طريقه. ينظر: جوزيف لاقو/https://ar.wikipedia.org/wiki.

[48] المديني، مرجع سابق، ص 61.

[49] منغستو هيلا ميريام: رئيس جمهورية إثيوبية 1987–1991، أشرف على الحملات ضد الحزب الثوري الشعبي الإثيوبي والفصائل الأخرى المناوئة له. فر منغستو إلى زيمبابوي في نهاية تمرد طويل ضد حكومته. ينظر: https://ar.wikipedia.org/wiki/ آخر تعديل للصفحة 10 آذار 2018 الساعة 08:27.

الشعبي لتحرير السودان وقام وفد من قيادته بإجراء زيارة إلى الكيان الصهيوني تلبية لدعوة رسمية من وزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز حيث استغرقت المباحثات التي تم إجراؤها حوالي أسبوعاً من الزمن.[50]

أما بالنسبة للمواقف العربية فكانت خجولة نوعاً ما، اقتصرت منذ البداية على دور ضعيف لمصر رغم أن السودان كان وما يزال يشكل عمقاً استراتيجياً لمصر فإن الأزمات التي كانت تعصف بالسودان وتكاد تهدد وجوده ووحدة أراضيه وسلامة شعبه كان لها بكل تأكيد تداعيات خطيرة على أمن مصر القومي. لكن في الواقع لم تتعاطى مصر من أزمة جنوب السودان بالطريقة المثلى واستمرت بالتعامل مع الأحزاب التقليدية في الشمال متجاهلة ظهور حركات وجمعيات مدنية تسلمت زمام المبادرة في البحث عن حلول ناجعة وأصبح لديها علاقات دولية مع دول أوربا وأمريكا، ونظراً لانشغال مصر وغيابها عن الإهتمام بالشؤون السودانية فقد اضطرت الحكومة السودانية إلى توقيع اتفاقية نيفاشا بشكل منفرد دون حضور شقيقتها التي كانت تربطها بها علاقات تاريخية استمرت حتى الإستقلال.[51]

ربما كانت مصر قادرةً على لعب دور إيجابي في سبيل إقناع الطرفين بقبول الكونفدرالية حلاً للأزمة وهذا ما فعلته مصر بطرحها تلك الفكرة ولكن بعد فوات الأوان وبعد أن أصبح السودان قاب قوسين أو أدنى من التجزئة الحتمية، ورغم تحفظ مصر في البداية على حق تقرير المصير إلا أنها أعلنت القبول بتطبيق كافة بنود اتفاقية نيفاشا باعتبارها الحل الوحيد الذي يضمن وقف نزيف الدماء الذي تسببه الحرب الأهلية، وخلال الفترة الإنتقالية بذلت مصر جهوداً كبيرةً لتذليل العقبات التي كانت تحول دون تنفيذ الإتفاق وذلك من خلال تعزيز العلاقات الثنائية مع كل من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.[52]

لقد كان تعامل الطبقة الحاكمة المصرية مع السودان منطلقاً من كونها ذات صبغة عسكرية لذلك كانت تسعى دائماً للتحالف مع النخب العسكرية التي تحكم السودان ومتجاهلةً القوى السياسية والإجتماعية التي غابت عنها العلاقات المشتركة، ولم يتم تلافي هذه الأخطاء إلا في فترات متأخرة حيث قامت القاهرة بإقامة حوار مع بعض الأطراف الجنوبية مثل جون قرنق.[53]

أما بالنسبة لإثيوبية الجار الشرقي للسودان والتي كان لها دور بارز في دعم حركات التمرد في جنوب السودان من خلال دعم الجيش الشعبي بتقديم السلاح وإرسال الخبراء العسكريين، يذكر أنه في سنة 2008 حطت في مطار جوبا طائرة نقل عسكرية إثيوبية كانت محملة بمختلف أنواع الأسلحة وعند اكتشاف أمرها ادعت أنها مشاركة في معرض عسكري في جوبا، أما على الصعيد الرسمي فإن إثيوبية أعلنت احترامها قرار الشعب في جنوب السودان. لكن تولّي إثيوبية رئاسة منظمة الإتحاد الإفريقي حينها فرض عليها عدم إثارة غضب دولةٍ هامةٍ في المنظمة كالسودان، ومما لا شكّ فيه أن انفصال جنوب السودان لن يمر دون أن يكون له تأثيرات على استقرار الوضع الأمني في إثيوبية

[50] عبد الرحمن. حمدي، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية، من كتاب: انفصال جنوب السودان..المخاطر والفرص "مجموعة مؤلفين"، الطبعة الأولى 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 298 – 299.

[51] أحمد. عبداللطيف فاروق، مرجع سابق، ص 130.

[52] الحسين. أسماء، العلاقات المصرية – السودانية في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 178 تشرين الأول 2009، مركز الأهرام– القاهرة، ص 207.

[53] عبد الفتاح. نبيل، المجتمع المدني كمدخل لتطوير العلاقات المصرية السودانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 157 تموز 2004، مركز الأهرام – القاهرة، ص 222.

التي كانت تعاني أيضاً من مشكلات مشابهة لما يعاني منه السودان فهناك إقليم أوغادين[54] الذي شهد في بعض الفترات احتجاجات مطالبة بالإستقلال.[55]

لكن في الفترة التي تلت إعلان الإنفصال حدثت تغييرات جذرية في العلاقة التي تربط أديس أبابا بالخرطوم حيث تم افتتاح مبنى جديد للسفارة الإثيوبية في الخرطوم وتشكلت عدة لجان مهمتها الإعداد لمشاريع حيوية أهمها ربط طرق المواصلات بين البلدين بالإضافة إلى توقيع عقود شراء النفط من السودان بأسعار تفضيلية أما بالنسبة للجنوب فقد تطورت العلاقة بين جوبا والعاصمة الإثيوبية وتم إنشاء خط جوي مباشر بين المدينتين.[56]

سابعاً: تداعيات الإنفصال

1- التداعيات الإقتصادية

إن قيام دولة مستقلة في جنوب السودان كان له في نظر خبراء الإقتصاد والتنمية تداعيات خطيرة، من خلال دراسة مصادر تمويل هذه الدولة الناشئة التي ستعتمد بشكل شبه تام على العائدات النفطية التي تشكل قرابة 98% من ميزانية الدولة، وهو أمر خطير جداً بحيث ستكون السياسة الإقتصادية والتنموية للجنوب معرضةً لهزات اقتصادية مرتبطة بعدم استقرار أسعار مبيع النفط عالمياً الأمر الذي سيجعل مستقبل المشاريع المقترح إنشاؤها رهينة تلك الأسعار، دون أن ننسى أن الجنوب سيستمر في استخدام البنى التحتية للشمال ريثما ينتهي من بناء مصافي نفطية وأنابيب خاصة به كما أنه مضطر لاستخدام الموانئ السودانية لعدم توفر واجهة بحرية له وبالتالي فإن أي توتر في العلاقة مع الخرطوم سيحولها إلى كيان منعزل في قلب القارة الإفريقية.[57]

بالإضافة إلى ذلك فإن الجنوب سيواجه أيضاً المشاكل المتعلقة بإعادة توطين النازحين الجنوبيين العائدين من الشمال وتوفير فرص عمل لهم، في حين أن الخوف الأكبر يبقى من إمكانية طلب الخرطوم بمشاركة جوبا في سداد الديون الخارجية المترتبة على السودان والبالغة قرابة 35 مليار دولار بالرغم من الضغوط الأمريكية في اتجاه إعفاء الجنوب من الديون. كما دعت واشنطن الدول المانحة لتقديم قروض ميسّرة طويلة الأمد للجنوب لمساعدته في النهوض وتشييد بنى تحتية توفر له موارد مالية ثابتة، وهذا ما بدأت به الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تقديم مبلغ 2 مليار دولار مع ضمانات باستمرار الرعاية الأمريكية للجنوب المستقل. أما بالنسبة للشمال الذي لم تكن حالته الإقتصادية أفضل فلم يكن يملك فرصاً أكثر للنهوض والإنتعاش في ظل حالة الإنهاك التي خلفتها سنوات الحرب الأهلية التي استمرت منذ استقلاله، علماً أن السودان لم يشعر بالراحة بعد حل أزمة الجنوب حيث بدأت تتفجر صراعات جديدة في أبيي وكردفان ودارفور. مع الأخذ بعين الإعتبار أن العائدات النفطية انحسرت بما أن 75% من النفط يستخرج من الأراضي الجنوبية في حين كان النفط يشكل قبل الإنفصال 70% من عائدات الموازنة العامة للدولة وبالتالي فإنه سيعاني من نقص تدفق العملات الأجنبية أكثر من 66% الأمر الذي سينعكس بشكل واضح على كل القطاعات الإقتصادية في السودان.[58]

---

[54]أوغادين: تعرف باسم الصومال الغربي حيث قامت إثيوبية باقتطاعه من القرن الإفريقي 1884 واسمته الصومال الحبشي بموافقة بريطانية وفرنسة وإيطالية. ينظر:أوغادين/https://ar.wikipedia.org/wiki آخر تعديل للصفحة 2 نيسان 2018 الساعة 13:34.

[55]مهاجر. عمر، السودان في المشروع الأمريكي للقرن الجديد، مجلة آفاق سياسية، العدد الأول، حزيران 2008، ص87.

[56]المديني، مرجع سابق ص 116.

[57]أحمد. عبد اللطيف فاروق، مرجع سابق، ص 131.، ينظر أيضاً: يعقوب. رشيد، هل يعود خيار الإنتفاضة الشعبية؟ السودان- تفكيك الدولة أول أوزار الإنتخابات، مجلة لوموند ديبلوماتيك النسخة العربية، مؤسسة القبس الكويتية، أيار 2010، ص 17.

[58]المديني، مرجع سابق، ص 107.

2- أزمة مياه النيل:

إن انفصال الجنوب وتشكيله دولة مستقلة سوف يؤدي في المستقبل إلى تجدد النزاع بين دول حوض النيل فيما يتعلق بما كانت تعتبره مصر قضية أمن قومي بالنسبة لها، فكانت ترى أن نشوء دولة جديدة على منابع النيل سيجعل تلك الأزمة تزداد حدّة لعدة أسباب أبرزها أن هذه الدولة الجديدة سوف تطالب بحصتها من المياه التي كانت تحصل عليها مصر والسودان في السابق وفق اتفاقية المياه الموقعة سنة 1959، لكن السبب الأكثر خطورة هو التغلغل الإسرائيلي في منطقة أعالي النيل من خلال نسج شبكة علاقات واسعة مع دول المنطقة وتقديم الإغراءات لجمهورية جنوب السودان والدعم والمساعدة في بناء السدود الضخمة على مجاري نهر النيل وتحضيراً لذلك قامت تل أبيب ببناء أكبر سفارة لها في الشرق الأوسط وإفريقيا في مدينة جوبا. [59]

وفي هذا المجال تجري دول حوض النيل التسعة مباحثات منذ بدء الألفية الجديدة لتقاسم مياه النيل وذلك في محاولة لمعالجة النقاط التي يتضمنها الإتفاق القديم والذي تعترض بعض الدول فيه على حصة مصر التي تستحوذ على 55 مليار متر مكعب سنوياً، وفي أيار 2010 تم الإعلان عن اتفاق جديد لتقاسم المياه وقعت عليه كينيا وأثيوبيا وأوغندا ورواندا وتنزانيا وبوروندي، وزاد الأمر سوءاً تشكيل دولة جنوب السودان باعتبارها دولة منبع لوجود بحر الغزال[60] في أراضيها وهذا ما يحرم مصر من ممارسة حق الفيتو على مشاريع السدود التي من الممكن أن تُقام على مجاري النيل خارج حدودها.[61]

3- مشكلة أبيي:

يبقى الهاجس الأكبر الذي يؤرق السياسيين السودانيين هو إمكانية تجدد الحرب مع دولة الجنوب بعد نشوء خلاف على منطقة أبيي الغنية بالنفط، ومحور هذا الخلاف يتمحور حول تابعية هذه المنطقة وترسيم حدودها. في الواقع لم تكن هذه الأزمة حديثة العهد وإنما تعود جذورها إلى حقبة الإستعمار البريطاني فقد ترافقت مع بدايات تنفيذ مشروع فصل الجنوب عن الشمال حيث أعطى الإنكليز سكان هذه المنطقة والتي تشكل قبيلة الدينكا غالبيتهم حق اختيار الجهة التي سوف يتبعون لها سواء الإنضمام للجنوب أو البقاء مع الشمال، ورغم أن رغبة السكان كانت البقاء في الشمال إلا أن السلطات الإنكليزية أصرت على إجراء استفتاء شعبي بعد حصول السودان على استقلاله لكن هذا الإستفتاء لم يتم إجراؤه بسبب الإنقلاب الذي قاده ابراهيم عبود سنة 1958.[62]

في تسعينيات القرن الماضي عادت الأزمة للظهور من جديد بعد اكتشاف النفط بكميات كبيرة في المنطقة حيث قُدّر انتاج منطقة أبيي وحدها بـ 500 ألف برميل أي ما يعادل 5% من إنتاج النفط في السودان وبناءً على ذلك تم وضع بروتوكول خاص بها ضمن اتفاقية نيفاشا تضمن إنشاء مفوضية حدود آبيي. تحولت الأزمة إلى خلاف حول توصيف منطقة آبيي ورسم حدودها حيث ذهب البعض إلى اعتقاد أن ما يشمله البروتوكول هو ولاية آبيي البالغ

---

[59]أحمد. عبد اللطيف فاروق، مرجع سابق، ص 165.

[60]بحر الغزال: الرافد الرئيسي للنيل من الجهة الغربيةوهو بطول 716 كم يجري عبر مستنقعات سود إلى بحيرة نو في المكان الذي يلتقي فيه بالنيل الأبيض. ينظر: بحر_الغزال/http://ar.wikipedia.org/wiki آخر تعديل للصفحة 9 ك2 2017 الساعة 06:53.

[61]حدادي. إيمان، إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الإفريقي، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر 2014، ص 8.

[62]المديني، مرجع سابق، ص76.

مساحتها 32 كيلومتر مربع والبعض الآخر رأى أنها تشمل ما حددته مفوضية حدود آبيي بمساحة 18626 كيلومتر مربع وهي التي تسيطر عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان وأطلقت عليه تسمية "آبيي كاونتي".[63]

سعياً للوصول إلى حل فقد تم اللجوء إلى محكمة لاهاي الدولية من أجل الفصل في ذلك النزاع بقرار ملزم للطرفين يقضي بترسيم الحدود، فجاء القرار الصادر في تموز 2009 بتحديد مساحة آبيي بـ 10460 كيلومتر مربع ووافقت عليه جميع الأطراف باستثناء قبيلة المسيرية التي هددت باللجوء إلى حمل السلاح والدفاع عن حقها في مراعي المنطقة وكذلك حق المشاركة في تقرير مصيرها فيما كان يبدو تكراراً لما شهدته آبيي من صدامات مسلحة في عام 2008 بين القبائل الشمالية العربية وعلى رأسها المسيرية وبين القبائل الجنوبية وفي مقدمتها الدينكا سقط خلالها 200 قتيل وتم هجير حوالي 50 ألف من الدينكا و 5 آلاف من المسيرية.[64]

ومن الصعوبات التي تعترض سبيل الحل في هذه المنطقة أن الإستفتاء الذي تقرر إجراءه حتى الآن لم يتم الإتفاق على الأطراف التي يحق لها المشاركة فيه، وهذا بدوره تحول لأزمة أخرى تحتاج للحل، فالمفوضية ترى أن أبناء الدينكا هم أصحاب الحق في تقرير المصير وهي بذلك تحرم أبناء المسيرية منه بحجة أنهم قبائل تعمل بالرعي وهذا ما يفرض عليها التنقل بشكل مستمر بين آبيي والمناطق الشمالية.[65]

4- مشكلة ترسيم الحدود:

تعتبر هذه المشكلة من المشكلات التي لم يتم علاجها من خلال اتفاقية السلام الشاملة، بحيث يتبادل الطرفان الإتهامات بعدم سحب كل منهما لقواته من أراضي الطرف الآخر، وكما أن جوبا تتهم حكومة الخرطوم ببقاء قواتها داخل حدود 1956 كذلك فإن الخرطوم تتهم الجنوب بعدم سحب عناصر الجيش الشعبي من جنوب كردفان، لكن قيادة دولة الجنوب ترى في وجود جيشها في كردفان ضمن إطار القوات المدمجة التي أنشئت لمعاهدة التدابير الأمنية 2003 بهدف حراسة مناطق إنتاج النفط.

وهذا مادفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التقدم بمقترح للحل من خلال إقامة منطقة عازلة على طول الحدود بين الدولتين بعمق 20 كم من كل طرف تنتشر فيها قوات دولية متعددة الجنسيات لمنع حدوث أي احتكاك مسلح على الحدود، فكان هذا الإقتراح مقبولاً بالنسبة لحكومة جوبا بينما طالبت الخرطوم بدراسته.[66]

خاتمة:

إن هذه الأزمة التي حاول البحث الإضاءة على جوانبها تعتبر من أكثر الأزمات تعقيداً في التاريخ المعاصر، هذه الأزمة التي بدأت بفعل عوامل داخلية تمثلت بالظلم والتهميش والحرمان الذي تعرّض له سكان الجنوب الذين يشكلون حوالي ربع سكان السودان فطالبوا بالإنفصال بعد سنوات من السعي لتحسين أوضاعهم والسماح لهم بالمشاركة في إدارة بلادهم. كان للعوامل الخارجية أيضاً دور مؤثر فيها انطلاقاً من السياسات البريطانية وصولاً إلى التدخل الأمريكي والدعم الإسرائيلي للقوى الإنفصالية فالولايات المتحدة التي اعتبرت القضية حرباً بين المسلمين والمسيحيين لتكسب التأييد المسيحي في إفريقية من أجل التضييق على حكومة الخرطوم متجاهلة حقيقة أن الولاء القبلي في الجنوب

---

[63] الترابي. مضوي، تداعيات الإنفصال على الأمن الوطني في السودان، من كتاب: انفصال جنوب السودان..المخاطر والفرص "مجموعة مؤلفين"، الطبعة الأولى 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ص 384-385.

[64] عوض. أنور، آبيي السودانية: نفق الأزمة..ضوء المبادرات ورصد الأقمار الأمريكية، صحيفة السفير 2010/11/11، بيروت.

[65] المديني، مرجع سابق، ص 80.

[66] عبد الرحمن. حمدي، ، ص 303.

ينظر أيضاً: المديني، مرجع سابق، ص 81.

السوداني أقوى من أي انتماء ديني، بل إن كثيراً من سكان الجنوب لايعرفون شيئاً عن المسيحية والإسلام وهذا الأمر واضح بالنسبة للأمريكيين الذين وجدوا في انفصال الجنوب خطوة أولى في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يقوم على تجزئة المنطقة إلى دويلات صغيرة على أسس مذهبية وعرقية لخدمة مصالح أمريكة وإسرائيل. بالتالي فإن مصلحة أطراف النزاع في السودان كانت تقتضي العمل على إيجاد حل ديمقراطي ينهي الصراع دون اللجوء إلى خيار التقسيم إلا أن عدم جدية الحكومات المتعاقبة في حل الأزمة وكذلك الإرتباطات الخارجية للقوى الجنوبية كان سبباً في خروج الأمور عن مسارها الوحدوي، فالوحدة في بلد متعدد الأعراق والأديان والثقافات ليست مستحيلة بل كان من المفترض أن يكون هذا التنوع عامل قوة بدلاً من أن يصبح سبباً للضعف والتجزئة.

يواجه جنوب السودان العديد من التحديات الأمنية الداخلية منذ انفصاله 2011، لكن أكثر التهديدات خطورة وتعقيداً تلك المرتبطة بصراع النخب السياسية في بلد يبدو فيه التكوين القبلي حاكماً للعلاقات البينية في المجتمع وأهم عناصر تحول الصراعات الصغيرة والهامشية إلى صراعات كبيرة ومعقدة، يمكن أن يتم تصعيدها بسرعة فائقة لتتحول إلى حرب أهلية أو صراعات مسلحة أقرب إلى الفوضى من أي شيئ آخر.

بالمحصلة فإن السودان كان يحتاج لعملية بناء مجتمع حديث يقوم على أسس العدالة والمساواة بين جميع أبنائه وتكريس مبدأ احترام التعدد والإختلاف بين الجماعات العرقية والثقافية وعدم اتباع أساليب الإقصاء ضد أي فئة أو طبقة اجتماعية، بالإضافة إلى إقناع الأحزاب الساسية بأن الوطن الموحد يتسع للجميع لكن فشل السودان في تحقيق تلك الأسس أدى إلى إخفاق مشروع السودان الجديد الذي كان قد دعا إليه جون قرنق وبالتالي كان الفشل ممهداً لحصول الإنفصال الذي لم تقتصر نتائجه فقط على السودان وإنّما تأثرت به كل المنطقة. ويبقى الخوف من استنساخ هذه التجربة في أقاليم دارفور وآبيي التي بدأت تردد صيحات المطالبة بتقرير المصير بعد أن صدرت تصريحات أمريكية بإمكانية حلها بالطريقة نفسها وهذا إن دل على شيئ فهو حقيقة أن قضية جنوب السودان هي أزمة محلية لكنها حصلت بأبعاد دولية.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

– الحركة الشعبية لتحرير السودان، *الميثاق الأساسي (المانيفستو)*، جوبا 1983.

ثانياً: المراجع العربية:

1– أحمد. عبد اللطيف فاروق، *انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري*، الطبعة الأولى 2016، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

2– أليرـ آبل، *جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود*، ترجمة بشير محمد سعيد، لندن 1992.

3– بلول. حمزة، *تقرير ميداني من الخرطوم حول مستقبل السودان بين الوحدة والإنفصال*، صحيفة الشرق، الدوحة، 2010/11/18.

4– الترابي. مضوي، *تداعيات الإنفصال على الأمن الوطني في السودان*، من كتاب: انفصال جنوب السودان..المخاطر والفرص "مجموعة مؤلفين"، الطبعة الأولى 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

5- حبيب الله. محمد عثمان، *التطورات السياسية في السودان منذ 40 عام*، مجلة السياسة الدولية، العدد 161. تموز 2005، مركز الأهرام، القاهرة.

6- حدادي. إيمان، *إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الإفريقي*، جامعة قاصدي مرباح. ورقلة. الجزائر، 2014.

7- حسنين. رغدة محمود أحمد، *دور الطرف الثالث في تسوية المنازعات-دراسة حالة الدور الأمريكي في مشكلة جنوب السودان 1989-2005*، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2008

8- الحسين. أسماء، العلاقات المصرية - السودانية في عالم متغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 178 تشرين الأول 2009، مركز الأهرام- القاهرة.

9- الخطيب. دريد، الشب. أمير، *انفصال جنوب السودان الجنور والتطورات والتداعيات*، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، حزيران 2012.

10- رسلان. هانئ، *السودان والحركات الإسلامية..الدور وأبعاد العلاقة*، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، تموز 1993، مركز الأهرام، القاهرة.

11- رسلان. هانئ، *اتفاق تقاسم السلطة*، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 نيسان 2005، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

12- رسلان. هانئ، *جنوب السودان والتوجه نحو الإنفصال*، مجلة السياسة الدولية، العدد 179، تموز 2010، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

13- روسانو. ديدار فوزي، *السودان إلى أين؟*، ترجمة: د.مراد خلاف، كانون الثاني 1999.

14- السلطان. عبد الله، *البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي*، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984.

15- السيد. محمود وهيب، *جنوب السودان واقع يدعم أزمة ويفرض حلاً*، مجلة العلوم الإجتماعية، المجلد الرابع، العدد32، الكويت 2004.

16- شطة. وقيع الله حمودة، *جنوب السودان بين المؤامرة والتخاذل*، مجلة قراءات، العدد 6 أيلول 2010.

17- عبد الله. علي حسين، *الحكم والإدارة في السودان*، دار المستقبل العربي، القاهرة 1986.

18- عبد الرحمن. حمدي، *انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والإفريقية*، من كتاب: انفصال جنوب السودان..المخاطر والفرص "مجموعة مؤلفين"،ط1 2012، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

19- عبد الفتاح. نبيل، *المجتمع المدني كمدخل لتطوير العلاقات المصرية السودانية*، مجلة السياسة الدولية، العدد 157 تموز 2004، مركز الأهرام - القاهرة.

20-عبد القوي. سامر صبري، الدور الإسرائيلي في دعم وتدويل أزمة دارفو، مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مركز الأهرام- القاهرة 2007.

21-علي. خالد حنفي، *اتفاق تقاسم الثروة هل يؤدي للوحدة أم يشجع على الإنفصال*، مجلة السياسة الدولية، العدد 160 نيسان 2005، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

22- عودة. ابراهيم يوسف حماد، *الدور الإسرائيلي في انفصال جنوب السودان وتداعياته على الصراع العربي - الإسرائيلي*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس 2014.

23- عوض. أنور، *آبيي السودانية: نفق الأزمة..ضوء المبادرات ورصد الأقمار الأمريكية*، صحيفة السفير 2010/11/11، بيروت.

24- قلندر. محمود محمد، *جنوب السودان مراحل انهيار الثقة بين الشمال والجنوب 1900- 1983*، ط 1، دار الفكر، 2004

25- كيوان. مأمون، *انفصال جنوب السودان نعمة أم خطوة على طريق انفصالات لاحقة*، مجلة الوحدة الإسلامية، العدد 107.

26- محمد. محمد سليمان، *السودان حروب الموارد والهوية*، تحقيق واستهلال الدكتور صلاح آل بندر، ط 3، دار عزة للنشروالتوزيع، الخرطوم 2010.

27- المديني. توفيق، *تاريخ الصراعات السياسية في السودان والصومال*، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012.

28- مقار. نسيم، *البكباشي المصري سليم قبطان والكشف عن منابع النيل*، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1960.

29- مكاوي. بهاء الدين، *التنوع الإثني والوحدة الوطنية في السودان*، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات ، القاهرة' العدد 176، نيسان 2009.

30- ممداني. محمود، *دارفور منقنون وناجون*، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت 2010.

31- مهاجر. عمر، *السودان في المشروع الأمريكي للقرن الجديد*، مجلة آفاق سياسية، العدد1، حزيران 2008.

32- نورين. صديق، *البشير يؤدي اليمين الدستورية رئيساً للسودان*، صحيفة المستقبل، 2010/2/28

33- يعقوب. رشيد، *هل يعود خيار الإنتفاضة الشعبية؟ السودان...تفكيك الدولة أول أوزار الإنتخابات*، مجلة لوموند ديبلوماتيك النسخة العربية، مؤسسة القبس الكويتية، أيار 2010.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

1- KOCK. PETRUS, *Thabo Mbeki and the long Talk to Southern Sudans Referendum*, Policy Briefing, vol.25, November (govermance of Africas Resources Programmed, 2010.

2- NATSIOS. ANDREW, ABRAMOWITZ. MICHAEL, *Sudans Sevession Crisis can the South Part from the North without War*, foreigen affairs, Vol.90, N.1, 2011.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

1- www.wikipedia.org
2- www.news.bbc.co.uk/2/hi/africa
3- www.bbc.com/arabic/middleeast
4- www.marefa.org
5-www.ssrc.sd/ssrc/newsview